



# القانون الدولي للاجئين في المكسيك

أكسيل غارسيا

تعاين العملية القانونية المتعلقة بقضايا اللاجئين في المكسيك من ثغرات واضحة تزيد من احتمالية تعرض هؤلاء اللاجئين للمخاطر.

عمل أكسيل غارسيا، بريد إلكتروني: axelgarciamx@yahoo.com.mx متطوعاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمكسيك وكان موظفاً بالمفوضية المكسيكية لإعانة اللاجئين بمدينة شياباس ومدينة المكسيك. وهو أيضاً عضو في الاتحاد الدولي لقضاة قانون اللاجئين www.iarlj.nl/general. ولا تعكس هذه المقالة بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المفوضية المكسيكية لإعانة اللاجئين.

www.sinfronteras.org.mx ١.

٢. تتكون لجنة الأهلية من منظمات حكومية ومفوضية الأمم المتحدة

السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة غير حكومية بحقوق تصويت كاملة.

٣. جهاز حكومي من مسؤولين على مستوى رفيع. ويمكن دعوة مفوضية

الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للعمل معهم ويكون لها رأي لكنها لا

تمتص بحقوق التصويت الكاملة.

سبيل شائع للمهاجرين بين غواتيمالا والمكسيك.

هي التي تتم مراجعتها، وليس الأسباب من وراء القرار. ويذكر أن قلة من تلك الحالات هي التي قد أحييت بالفعل في المحاكم المكسيكية وقد تسبب تدخل جهات متعددة عبر المراحل المختلفة لهذه العملية في إحداث تداخل وبلبلة فيما يتعلق بالاختصاصات والصلاحيات. ويجب التأكيد مجدداً على عدم وجود محاكم أو محامين متخصصين في هذه المسألة.

## التحديات والاستجابات

هناك افتقار للآليات اللازمة لتسهيل دمج اللاجئين، والأخطر من ذلك بكثير هو الافتقار لتمثيل الأطفال الذين يكونون بدون عائل أو رفيق. إننا نطالب باعتراف دستوري باللجوء وإجراءات لجوء قانونية على أكمل وجه من التطور، فضلاً عن زيادة الميزانية الحكومية المخصصة لمساعدة اللاجئين.

إن المجتمع المدني المكسيكي والأوساط الأكاديمية المكسيكية بحاجة إلى نشر وعي أكبر بأهمية احترام حقوق الإنسان الأساسية، مثل حق التقدم بطلب الحصول على وضعيه لاجئ. هناك مجموعة من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية والأكاديمية تعمل في الوقت الحالي على تطوير 'شهادة علمية افتراضية' تشتمل على موضوعات مثل حقوق الإنسان للمهاجرين والقانون الدولي للاجئين والإتجار بالأشخاص، والتي تُمكن العاملين في مجال حقوق الإنسان من الحصول على التدريب اللازم واكتساب مؤهلات أفضل.

ينبغي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مضاعفة جهودها في المكسيك للتوعية بالقانون الدولي للاجئين، سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات المدنية والجامعات بغية تدريب المهنيين المهتمين بهذا المجال. كما ينبغي تحسين تخطيط ومتابعة برامج التدريب لموظفي الهجرة بتشجيع من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة المكسيكية، خاصة وأنها حتى الآن لم يكن لها سوى تأثير محدود للغاية.

في عام ١٩٨٠ أنشأت الحكومة المكسيكية المفوضية المكسيكية لإعانة اللاجئين (Comisión Mexicana de Ayuda a Refugiados - COMAR) لمساعدة اللاجئين القادمين من أمريكا الجنوبية والوسطى. وبعد ٢٠ سنة لاحقة، أصبحت المكسيك من الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٩٥١ وبرتوكول سنة ١٩٦٧.

برغم ذلك، يشتمل النظام القانوني، والذي تم تشييده من أجل تنظيم وضعيه اللاجئين، على إجراءات لا تتفق والقانون الدولي للاجئين ولا يشترط تشكيل محاكم تتعامل خصيصاً مع قضايا الهجرة أو اللاجئين، ولا يشترط وجود محامين متخصصين أو مترجمين رسميين تحريراً أو شفهيًا. وأكثر من ذلك، لا توجد سوى منظمة غير حكومية واحدة- سين فرونتيراس آي إيه بيبي - بطول البلاد هي التي تركز جهودها لهذه القضية.

لقد تطورت عملية منح وضعيه اللجوء بطريقة عشوائية، وتتألف من ثلاث مراحل: المرحلة التمهيديّة والتحليل والبت. خلال المرحلة التمهيديّة، يمكن لطالبي اللجوء طلب الحماية عبر التقدم بطلب إلى المعهد الوطني للهجرة خلال الخمسة عشر يوماً الأولي لهم في المكسيك. ثم يقوم موظفون من الحكومة بإجراء مقابلة مع هؤلاء المتقدمين بطلب وضعيه اللاجئ، والبحث في وضع حقوق الإنسان في بلد منشأهم، وإعطاء رأي حول أهليتهم.

في مرحلة التحليل، تقوم مجموعة العمل التابعة للجنة الأهلية بتقييم الحالات التي يقوم برفعها هؤلاء الموظفون وتقرر ما إذا كانت تجيز الطلب أم لا، وتطلب مزيد من التفاصيل حول الحالة أو ترفض الطلب. وفي حال رفض الطلب، تشرح الأسباب من وراء قرار اللجنة شفهيًا لمقدم الطلب، والذي يحق له حينئذ أن يطالب بمقابلة جديدة مع موظف مختلف. بيد أنه يتم النظر في الحالة مجدداً من قبل مجموعة العمل نفسها. في مرحلة البت، تُرفع تقييمات مجموعة العمل إلى لجنة أهلية اللاجئين، وهي الجهاز الذي يصدر قراراً بشأن الحالة. ويحق لهؤلاء الذين قد تم رفض طلبهم أن يتقدموا بطلب لإعادة النظر في القرار. بيد أن العمليات الإدارية



خزان في ديجوس غارسيا، مركز فرانسيسكو دي كوزكو، الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.